في مثل هذا اليوم: السيسي تنازل عن أراضي مصر "شاهد أول خبر عن تيران وصنافير"

السبت 8 أبريل 2017 12:04 م

في مثل هذا اليوم منذ عام في الـ8 من أبريل، اتخذ قائد الانقلاب العسكري في مصر، عبدالفتاح السيسي، أسوأ قراراته حين تنازل عن ملكية مصر لجزيرتي تيران وصنافير لصالح المملكة العربية السعودية

القرار الذي وصف بأنه دليل على عزم قائد الانقلاب تخريب الوطن والتنازل عن أراضيه، التي بذل المصريون دمائهم، في سبيل الحفاظ عليها واستردادها من الاحتلال الصهيوني في سبعينيات القرن الماضي

واستقبل المصريون الخبر بصدمة شديدة وتظاهرات عارمة، اعتقل على إثرها المئات وحكم عليهم بالسجن

واليوم نعيد نشر أول أخبار نافذة مصر، والذي كان سبقا في تغطية الموضوع .. التفاصيل :

شهد رئيس الانقلاب عبدالفتاح السيسي والملك سلمان بن عبد العزيز، ملك السعودية، توقيع اتفاقية تحديد الحدود البحرية بين البلدين.

وكانت مصادر سياسية كشفت عن قيام عبد الفتاح السيسي بالتنازل على جزيرتين بالبحر الأحمر غنيتين بالنفط والغاز، وعليهما خلاف بين مصر والسعودية للملك سلمان خلال زيارته الحالية لمصر، مقابل 2 مليار دولار سنويا+ 25% من قيمة الغاز والبترول المستخرج منهما، حسب ما نقلته شبكت "رصد".

وفي 12 يناير 2010 أصدر الملك السعودي الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، مرسوماً ملكياً بترسيم الحدود البحرية للمملكة في عمق البحر الأحمر مع كل من مصر والأردن والسودان.

وأبلغت المملكة بذلك الأمم المتحدة، التي أبلغت مصر بدورها، فأصدرت الأخيرة إعلاناً دولياً بأنها "سوف تتعامل مع خطوط الأساس الواردة إحداثياتها الجغرافية بالمرسوم الملكي السعودي، والمقابلة للساحل المصري الممتد شمال خط عرض 22" الذي تتمسّك مصر به كحد جنوبي لها وتدور حوله المشاكل الحدودية مع السودان.

وأكدت مصر في إعلانها أيضاً أن "هذا لا يمس بالموقف المصري في المباحثات الجارية مع السعودية لتعيين الحدود البحرية بين الطرفين".

واستمرت مصر في العمل فعلياً بحدودها البحرية التي حددتها بقرار جمهوري يعود إلى عام 1990، يتقاطع في بعض إحداثياته مع المرسوم السعودي، لاختلافات حول حساب العمق والبعد عن الشواطئ، بالنسبة لبعض رؤوس الخلجان الساحلية الضيقة.

وعقب هذا الحدث بعام تقريباً، وتحديداً في 9 يناير 2011، حضر رئيس هيئة المساحة السعودية إلى القاهرة للبدء في عملية ترسيم الحدود البحرية المشتركة، وتكررت الزيارة في يوليو 2012، ثم توقفت الإجراءات تماماً حتى أثيرت المسألة مرة أخرى

خلال مباحثات السيسي وبن سلمان الأخيرة.

وكشـفت مصادر حكومية مصرية أن من بين المشاكل العالقة في ترسيم الحدود، الوضع الخاص لعدد من الجزر الصغيرة التي كـانت السـعودية قـد تنازلت عن إدارتها لمصـلحة مصـر في الخمسـينيات والستينيات من القرن الماضـي لظروف الحرب مع إسـرائيل، مشـيرة إلى أنه "توجـد خلافات حول مدى قانونية ملكية السـعودية في الأساس لهذه الجزر، لأن بعضـها أقرب إلى السواحل المصرية".

وأضـافت المصادر أن "هناك خلافات أيضاً حول بعض الإحـداثيات في المنطقـة الجنوبيـة بمحاذاة خط العرض 22 الذي يفصل بين مصر والسودان"، مستطردة بأن "هناك رغبة سياسية من مصر في إغلاق هذا الملف نهائياً في أسرع وقت، حتى لا يصبح عقبة في طريق التقارب بين البلدين، وعلى الأخص أمام تدفق المساعدات السعودية".